منوعات

MEDIA

أخبار

أبدت مواقع إخبارية إلكترونية في السودان غضبها من قرار إغلاقها منذ الثلاثاء الماضي، من دون معرفة الجهة التي اتخذته، معلنةً استعدادها لمناهضة القرار بالوسائل المتاحة كافة. الإغلاق شمل نحو 40 موقعاً وصفحة على «فيسبوك».

ستكرم «الحركة العالمية من أجل الديمقراطية»، ومقرها نيودلهي، الناشطة المصرية إسراء عبد الفتاح عبر منحها «جائزة الشجاعة» يوم الخميس المقبل. إسراء عبد الفتاح محتجزة احتياطياً في سجون النظام المصري منذ عام ونصف العام.

بدأ تطبيق «تيك توك» بالسماح للمستخدمين بنشر فيديوهات تصل مدتها إلى 3 دقائق، أي أطول بثلاث مرات مما كان مسموحاً به سابقاً. لدى «تيك توك» مليار مستخدم حول العالم، بينهم أكثر من مائة مليون في الولايات المتحدة.

وقعت شركات «فيسبوك» و«تويتر» و«غوغل» و«تيك توك» على تعهد تقوده «مؤسسة الشبكة العنكبوتية العالمية» (WWWF)، لإصلاح نقاط الضعف التي لا تزال موجودة في أنظمتها، ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت.

بعد 8 أعوام على الانقلاب في مصر، يحكم الأمن كلّا من الإعلام والإنترنت بترسانة قوانين مقيّدة، أبرزها «الإرهاب» و«الطوارئ»، فيما أصبحت المواقع المحجوبة بالمئات، والصحافيون المسجونون بالعشرات

الأمن المصري يحكُم الإعلام والإنترنت

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مضت ثماني سنوات على ذكرى الانقلاب العسكري، ضد الرئيس المعزول الراحل محمد مرسي في الثالث من يوليو/ تموز 2013، شهدت فيها اكتمال سيطرة الأجهزة الأمنية على جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك الإنترنت.

فبينما تتقاطع عدد من القوانين المصرية في الكثير من نصوصها مع تنظيم الإعلام والحقوق الرقمية، مثل قانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، وقانون حماية البيانات الشخصية رقم 121 لسنة 2020، وقانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018، إلا أن أحكام الطوارئ وقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 يجعل السلطة الأولى والعليا في يد الأجهزة الأمنية.

حجب مواقع وتضييق على الحريات الإعلامية

ساهم التوسع الكبير وتوغل السلطات الأمنية في إحكام السيطرة على وسائل الإعلام والإنترنت في مصر، في تعطيل استخدام النصوص الدستورية التي تقضي بحرية الفرد في الحصول على المعلومات، وحقوق الفكر والتعبير، مقابل زيادة ممارسة الرقابة على الإعلام والتضييق على الإعلام الرقمي.

واستمرت السلطات في ممارسة الحجب والرقابة على الإنترنت على نطاق واسع، حتى وصلت المواقع المحجوبة إلى 628 رابطًا في مصر على الأقل، منها 596 موقعًا و32 رابطًا بديلًا استخدمته المواقع المحجوبة للوصول إلى جمهورها. لكن البداية الحقيقية للحجب كانت مع حجب «العربي الجديد» في ديسمبر/ كانون الأول 2015، والذي لا يزال محجوبًا في مصر إلى اليوم. وتضم قائمة المواقع المحجوبة 116 موقعًا صحافيًا وإعلاميًا، و349 موقعًا يُقدِّم خدمات تجاوز حجب المواقع (Proxy وVPN) و15 موقعًا يتناول قضايا حقوق الإنسان، و11 موقعًا ثقافيًا، و17 موقعًا يُقدِّم أدوات للتواصل والدردشة، و27 موقعاً للمعارضة السياسية، وثماني مدونات ومواقع استضافة مدونات، و12 موقعًا لمشاركة الوسائط المتعددة، بالإضافة إلى عدد آخر من المواقع المتنوعة.

وكان البرلمان المصري قد أصدر القانون رقم 175 لسنة 2018 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والذي تُعطي المادة السابعة منه سلطة حجب مواقع الويب لجهات التحقيق بعد أخذ موافقة من المحكمة، بالإضافة إلى إعطاء جهات التحري والضبط (جهاز الشرطة) سلطة إخطار الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بحجب مؤقت للمواقع في حالة الاستعجال، لوجود خطر حال أو ضرر وشيك الوقوع من ارتكاب جريمة، وتستخدم هذه المادة ألفاظاً فضفاضة عديدة على إثرها يمكن حجب المواقع، مثل: «الأمن القومي أو تعرّض أمن البلاد أو اقتصادها القومي للخطر».

ثم أصدر البرلمان القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام، والذي أعطى للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (الجهة المنوط بها تنظيم قطاع الإعلام في مصر) سلطة حجب مواقع الويب للعديد من الأسباب، منها «نشر أو بث أخبار كاذبة، أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو التعصب، أو يتضمن طعنًا في أعراض الأفراد أو سبًا أو قذفًا لهم، أو امتهانا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية».

ولا يقتصر تطبيق نص المادة على الوسائل الإعلامية فقط، حيث يُمكن تطبيقها على كل موقع إلكتروني شخصي أو مدونة إلكترونية شخصية أو حساب إلكتروني شخصي يبلغ عدد متابعيه خمسة آلاف متابع أو أكثر. يشار

> ترسانة تشريعات تقيد الحريات الصحافية وتصب في القبضة الأمنية

إلى أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المتغافل عن حجب 682 موقعًا في مصر على الأقل، منها 116 موقعًا صحافيًا وإعلاميًا، أنشئ بموجب قانون رقم 92 لسنة 2016 بإصدار قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام، الذي يقوم بدور الرقيب على الصحافة وحرية التعبير، ويؤدي دور شرطة الأخلاق، إلى جانب دور الجهة الأمنية التي تراجع المحتويات الصحافية والإعلامية وتقوم بغلق وحظر ومنع الصحافة والإعلام والعاملين بهما.

الوصاية على الإنترنت والإعلام

ترسانة من التشريعات صممها النظام المصري بعناية وعمق على مدار ثماني سنوات، تصب في مجملها في القبضة الأمنية، وصفتها «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان» (منظمة مجتمع مدني مصرية) بـ«تشريعات الظلام»، في دراسة رصدية بأهم القوانين المقيدة للحريات الصحافية والإعلامية والرقمية من عام 2013 وحتى عام 2020.

وذكرت الشبكة نماذج من تلك القوانين المقيدة للحريات التي تضم 25 قانونًا «كبل حقوق وحريات المصريين»، ومن بينها قانون رقم 92 لسنة 2016 بإصدار قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام، الذي وصفته الشبكة بـ«قانون سيئ السمعة».

فضلًا عن قانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام، الذي قالت عنه الشبكة إنه «احتوى على قائمة من الممنوعات ولائحة من الجزاءات اعتبرها المراقبون تشييعا للصحافة إلى مثواها الأخير». بالإضافة إلى قوانين هيئات الصحافة والإعلام «178 و179 لسنة 2018»، والتي قالت عنها الشبكة، إنها «تتضافر مع قانون تنظيم الصحافة والإعلام سيئ السمعة، لإنشاء المزيد من الهيئات التي تشكل رقابة أمنية على الإصدارات الصحافية، ورقيّة كانت أو إلكترونية»، مع لائحة الجزاءات لسنة 2019 التي «غلبت عليها منهجية تهدف إلى التضييق على حرية الرأي والتعبير وخنق المجال الإعلامي، وفتحت الباب نحو غلق المساحات الإعلامية أمام المعارضين والمخالفين لسياسات الحكومة المصرية».

مصر في ذيل مؤشرات الحريات الإعلامية والرقمية

ساهمت هذه القبضة الأمنية المحكمة على الإعلام التقليدي والإعلام الرقمي في تدهور حالة حرية الإعلام والإنترنت في مصر؛ إذ حصلت مصر على 26 نقطة فقط من إجمالي 100 نقطة، وفقًا لمؤشر «فريدوم هاوس» عن حرية الإنترنت 2020. ووصف المؤشر مصر بأنها دولة لا تملك «إنترنت حرا». ويبني التصنيف مؤشراته من خلال قياس الحريات المدنية بنسبة 60%، والحريات السياسية بنسبة 40%.

كما نجحت في الحفاظ على تدني مرتبتها المتأخرة في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، حسب تقرير «منظمة مراسلون بلا حدود» لعام 2021، حيث حافظت مصر على تراجعها في المركز 166 الذي يقيّم الوضع الإعلامي في 180 بلدًا، انطلاقا من منهجية تُقيم مدى تعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها وبيئة عمل الصحافيين ومستويات الرقابة الذاتية، فضلا عما يحيط بعملية إنتاج الأخبار من آليات داعمة، مثل الإطار القانوني ومستوى الشفافية وجودة البنية التحتية.

وبين النطاقات الخمسة لمكانة مصر في المؤشر تستمر مصر في المساحة السوداء، حيث إن حالة الإعلام تنتقل من سيئ إلى أسوأ وعلى مدار سنوات، فيما تصنّفها المنظمة كواحدة من أكبر سجون الصحافيين في العالم أجمع.

وبلغ عدد الصحافيين والإعلاميين في السجون المصرية 71 حتى نهاية مايو/ أيار الماضي، حسب توثيق «المرصد العربي لحرية الإعلام».

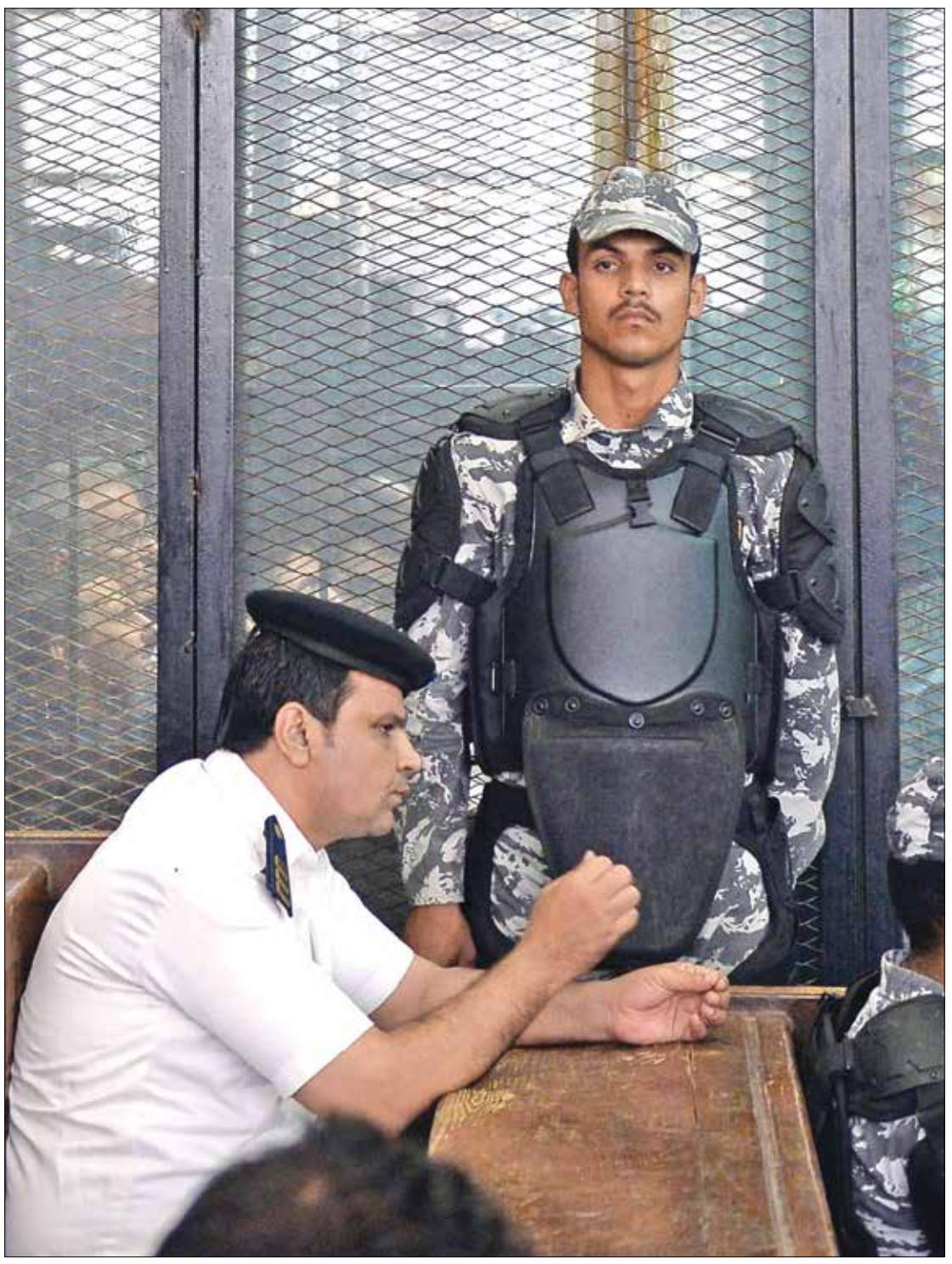

أكثر من 70 صحافيا في سجون مصر (محمد الشاهد/فرانس برس)

خلف القضبان

عدا التضييق والإسكات، يعاقب النظام المصري الصحافيين بالحبس، لتكون البلاد واحداً من أكبر السجون في العالم. وباتت أحوال الصحافيين المصريين في السجون مزرية، وسط صمت مخجل من قبل نقابة الصحافيين التي تعجز حتى عن تحسين ظروف حبسهم. ووثّق «المرصد العربي لحرية الإعلام» أسماء الصحافيين والإعلاميين والمصورين المحبوسين حتى نهاية شهر مايو/ أيار في مصر، وهم:

إبراهيم سليمان، أحمد شاكر، أحمد الليثي، أحمد أبوزيد الطنوبي، أحمد سبيع، أحمد علي عبده عفيفي، أحمد علام، أحمد سعد عمارة، أحمد محمد أبو خليل، أحمد محمد خليفة، أسامة سعد عمارة، إسراء عبد الفتاح، إسلام جمعة، إسماعيل السيد عمر الإسكندراني، إيهاب حمدي سيف النصر، أشرف حمدي، بدر محمد بدر، بهاء الدين إبراهيم نعمة الله، توفيق غانم، جمال عبد العظيم، جمال الجمل، حسام مؤنس، حسين علي أحمد كريم، خالد حمدي عبد الوهاب، خالد محمد عبد الرؤوف سحلوب، خالد حلمي غنيم، دعاء خليفة، سيد شحتة، سيد محمد عبداللاه، شادي سرور، شيماء سامي، صهيب سعد محمد الحداد، طارق خليل، عامر عبد المنعم، عاشور معوض كشكة، عاطف حسب الله السيد، عبد الرحمن علي محمود، عبد الله رشاد، عبد الله السعيد، عبد الرحمن الورداني، عبد الرحمن رمضان شاهين المصيلحي، علياء عواد، عصام عابدين، عمر خضر، عمرو الخفيف مدير الهندسة الإذاعية سابقاً، محسن يوسف السيد راضي، محمد أحمد محمد شحاتة، محمد أكسجين، محمد الجرف، محمد السعيد الدشتي، محمد اليماني، محمد أبو المعاطي خليل، محمد عطية أحمد عطية الشاعر، محمد سعيد فهمي، محمد صلاح الدين مدني، محمد عبد النبي فتحي عبدة، محمد عبد الغني، محمد عمر سيد عبد اللطيف، محمود محمد عبد اللطيف، مدحت رمضان، مصطفى حمدي سيف النصر، مصطفى الأعصر، مصطفى الأزهري، مصطفى الخطيب، معتز بالله عبد الوهاب، معتز ودنان، محمد هاني جريشة، هشام عبد العزيز، هشام فؤاد، وليد محارب، ويحيى خلف الله.

انقلاب 3 يوليو

وداعاً للإعلام أهلاً بالدراما

سيناريوهات برعاية أمنية

باكراً جداً أدرك النظام المصري أهمية الإعلام في ترسيخ أفكاره والترويج لها. لكن يبدو أن هذه الأهمية بدأت تتقلّص لصالح سلاح آخر هو الدراما. ففي السنتين الأخيرتَين ازدهرت الأعمال الدرامية المنفّذة بإشراف مباشر من أجهزة الدولة، سواء لترويج وجهة نظرها أو روايتها الأمنية، أو لترسيخ أفكار اجتماعية يراها النظام ضرورية مرتبطة بالزواج والطلاق ودور النساء في المجتمع المصري. ولهذه الغاية جنّد كتابا ومخرجين وممثلين، وعيّن منتجين يشرفون على تنفيذ خطته. وقد ظهرت هذه الانتاجات بشكل واضح في العروض الرمضانية خلال الأعوام القليلة الماضية، ولعلّ أشهرها مسلسل «الاختيار» في جزئه الثاني

كاتب وحيد حامد فيلما بعنوان «سري للغاية» عن مسيرة السيسي (Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بات من الواضح أن النظام المصري، بعد استغلاله الصحافة لسنوات، يتحضّر للانقلاب على المؤسسات الإعلامية، لأسباب عدة، أبرزها أنها لا تحقق أهدافه بشكل كامل، وهو ما دفعه لاستخدام سلاح آخر هو الدراما التي رأى أنها أكثر فاعلية من الإعلام. وفي هذه الخطوة يتشابه النظام الحالي مع نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي اعتمد كثيراً على الفن من خلال إنتاج أفلام ومسلسلات وبرامج في الإذاعة تروّج لأفكاره. هكذا أحكمت السلطة الحالية سيطرتها على شركات الإنتاج الفني، وأصبحت توجّه المؤلفين والمخرجين لإظهار صور ورسائل بعينها والتركيز عليها.

بدأت هذه الخطة في الأسابيع التي سبقت انقلاب 3 يوليو/تموز 2013. إذ كان دور الإعلام واضحاً في التحريض على الإطاحة بنظام الرئيس المعزول الراحل محمد مرسي، وذلك عبر برامج ومقالات لنخبة الصحافيين في المؤسسات المحلية وحتى العربية.

وبعد 30 يونيو/حزيران تمّ عزل مرسي، باتت تعقد جلسات أسبوعية للصحافيين في حديقة منزل الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقد كان وقتها لا يزال مشيراً. ومن بين من شارك في هذه الجلسات الصحافيان إبراهيم عيسى ومحمود الكردوسي والمذيع يوسف الحسيني. وبالفعل شارك هؤلاء ومعهم إعلاميون آخرون بتعبيد الطريق لوصول السيسي إلى رئاسة الجمهورية عام 2014.

منذ تلك السنة بدا أن النظام يطبّق خطة واضحة المعالم بالتخلص نهائياً مما تبقى من الصحافة والإعلام في مصر. وقد بدأ ذلك بهجوم من الأجهزة الأمنية على وسائل الإعلام المختلفة، وأجبرت مالكيها من رجال أعمال، على بيعها حتى أصبحت كل وسائل الإعلام تقريباً في قبضة النظام.

استمرّت الخطة في خطوتها التالية وهي التخلص نهائياً من الاعتماد على الصحافة والإعلام في البلاد، كسلاح أوحد، أو حتى أول، فاتخذ النظام بقلص تدريجياً في المحتوى الذي تقدمه تلك المحطات والصحف، ويقلل من أعداد الصحافيين والفنيين والعاملين عموماً في تلك المؤسسات، حتى أصبحت البرامج التي تقدم، بما فيها الـ«توك شوز»، تعد على أصابع اليد الواحدة بعدما كانت بالعشرات، وانحسرت الصحافة والإعلام في مقابل ازدهار «الإنتاج الفني».

رؤية النظام للصحافة والإعلام جسدها الصحافي إبراهيم الجارحي في أحد مؤتمرات الشباب التي حضرها الرئيس المصري عام 2016 عندما ردّ على حديث للصحافي إبراهيم عيسى عن أهمية دور الصحافة، فقال الجارحي «شهدت هذه الفترة تجبُّر الإعلاميين، لأنهم ظنوا في أنفسهم أنهم قادة رأي سياسيون، هو يظن أن الكلام اللي بيقوله في البرنامج هذا تيار سياسي». وأضاف: «حتى المؤيد للدولة بتحول إلى نيران صديقة من مقدار هذه الثقة واللي هو شايف مصلحة الدولة أكثر من الدولة»، فقال السيسي وقتها «يا أستاذ إبراهيم، وليكم كلكم يا اللي بتتكلموا عن الرأي وتوعية الناس»، ملوحا بحركة الملاكمة وكأنه مستغرب، فرد عليه عيسى «يا سيادة الرئيس، ده التنوع المشروع والمطلوب والمفروض يبقى بدون هذا الاختلاف والتنافر في الرأي مع الود والمحبة، ده اللي هيخلينا نتقدم، إنما لا أنا بصادر على إبراهيم ولا إبراهيم بيصادر علي».

وبعدها مباشرة أوقف برنامج إبراهيم عيسى، كما أوقف العديد من البرامج الأخرى، ثم أنشأت المخابرات العامة شركة جديدة تسمى «المجموعة المتحدة»، أحكمت سيطرتها على جميع وسائل الإعلام والصحف، وركزت جهدها في الإنتاج التلفزيوني والدرامي.

> فطن النظام مبكراً إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الميديا

> عبّد الإعلاميون طريق السيسي إلى رئاسة الجمهورية

قصة النظام الحالي مع الدراما بدأت مبكراً، عندما حاول سلاح الشؤون المعنوية للقوات المسلحة إنتاج فيلم يجسد «مسيرة السيسي»، فلجأ إلى السيناريست الأبرز في مصر، الكاتب الراحل وحيد حامد، الذي كتب فيلماً بعنوان «سري للغاية»، تم تعديله بعد ذلك وتصويره بالاستعانة بالمخرج محمد سامي، إلا أنه في النهاية لم يعجب السيسي فتم حرق الفيلم بعد صرف نحو مليار جنيه. كان اسم مشروع وحيد حامد الأصلي «أيام الثورة والغضب»، ثم تحول إلى «سري للغاية»، بعدما ذهب الورق إلى وزارة الدفاع ومنها إلى الرئيس المصري، الذي أجرى الكثير من التعديلات على السيناريو. وبحسب مصدر تحدث إلى «العربي الجديد»، فقد ذهب الراحل وحيد حامد إلى إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، ومقرها مصر الجديدة، ليشاهد 4 ساعات من التصوير كان رأيه أنها بلا فن ولا سياسة، وأن الممثلين في أسوأ أحوالهم رغم الأموال الطائلة التي تقاضوها، فسأله المنتج المقرب من الجيش والمسؤول حالياً عن الإنتاج الفني في الشركة المتحدة كامل أبو علي: «هل تستطيع فعل شيء؟»، فرد وحيد حامد: «بالطبع لا، وأنا قلت لك من البداية إن الفيلم لن ينجح بهذا الشكل».

كرس النظام كل جهده وماله لملف الدراما التلفزيونية، وخصوصاً في شهر رمضان، حيث استعان بجيش كامل من الفنانين والفنيين وكتاب السيناريو والمخرجين، وعين عليهم لجاناً لمراقبة ما يكتبونه حتى يخرج المنتج النهائي الدرامي حسب رؤية النظام. رصد النظام المصري لهذه الأعمال الفنية ميزانيات مفتوحة، وأكدت مصادر من داخل المجموعة المتحدة المملوكة للمخابرات العامة، والتي تقوم بإنتاج المسلسلات الرمضانية، أن نحو 3 مليارات جنيه صرفت على المسلسلات، إلى جانب جهود المؤسسة العسكرية والشرطة حتى يتم إنتاج هذه الأعمال، التي هي في معظمها أنتجت لتزييف التاريخ، وصناعة أساطير وبطولات خارقة تسبغها على الجيش والشرطة، وتحويل وقائع إجرامية، كجريمة فض رابعة، إلى معارك مقدسة، كما حدث في مسلسل «الاختيار 2»، الذي عرض خلال رمضان الماضي، وهو المسلسل الذي رأى كثيرون أنه يكرس حالة الانقسام المجتمعي، ويعمق الاستقطاب والخصومة بين أبناء الشعب الواحد.

وبسرعة تحولت الدراما التلفزيونية التي من المفترض أن يقدّمها مبدعون أصحاب خيال، إلى معالجة درامية لأفكار السيسي التي يعبر عنها في مؤتمراته وحفلاته، فأصبحت الأعمال التلفزيونية مجرد دعاية سياسية فجّة، تم تقديمها في قالب فني، بواسطة مجموعة من الفنانين. وكمثال على ذلك أنتج مسلسل «إلا أنا»، الذي عرض على قنوات DMC التابعة للشركة المتحدة للإعلام وتخضع بدورها للمخابرات المصرية. المسلسل تدور أحداثه في حلقات منفصلة متصلة، تتناول قضايا مختلفة معظمها تتعلق بقضايا المرأة التي يتطرّق لها الرئيس المصري مراراً؛ فهناك حلقات تتحدث عن المواريث، وعدم إعطاء المرأة حقوقها، وأيضاً الطلاق والخلع، وهي موضوعات ناقشها الرئيس وتحدث فيها في لقاءاته المفتوحة.

بمجرد أن خرج السيسي متحدثاً عن قضية الطلاق والمواريث في أحد لقاءاته، وأثناء الاحتفال بعيد الشرطة في يناير/ كانون الثاني 2020، حين طالب بعدم وقوع الطلاق الشفهي، وأن الطلاق يجب أن يكون مسجلاً، مشيراً إلى أنه «طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فإن 40% من المتزوجين يطلقون خلال السنوات الخمس الأولى للزواج»، معتبراً أن هذه «نسبة كبيرة وتكون لها سلبيات على الأسرة والأجيال المقبلة». أضاف حينها أن مثل هذا القانون سيكون الهدف منه «إعطاء الناس فرصة لمراجعة نفسها بدلاً من أن يتم الطلاق بكلمة يقولها (الزوج) هكذا» في أي لحظة. توجه السيسي بعد ذلك إلى شيخ الأزهر الإمام أحمد الطيب، الذي كان يحضر الاحتفال قائلاً بالعامية: «ولا إيه يا فضيلة الإمام؟»، ثم أردف «تعبتني يا فضيلة الإمام».

وأمام رفض الأزهر، قررت «المتحدة للإعلام» ترجمة هذه الفكرة في عمل درامي، فصدرت الأوامر من تامر مرسي، رئيس مجلس الإدارة السابق، إلى العاملين بالشركة بضرورة العمل على إنجاز مشروع درامي يناقش كل مطالبات الرئيس، وحتى لا يبدو أن الأمر تكليف مباشر، تم إسناد تنفيذ المسلسل إلى شركة «أروما»، ليتم إنتاجه بتعاون بين الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية و«أروما» للمنتج تامر مرتضى، والمسلسل كان يحمل اسم «ما لا يعرفه الرجال»، وتم تغييره إلى «إلا أنا».

وبادر الصحافي المصري يسري الفخراني والمسؤول عن الدراما في قنوات DMC بالتطوع ليقول إنه صاحب المبادرة والمشرف على المشروع بوصفه كاتباً مؤهلاً للقيام بهذا الدور. وبدأ الفخراني في الاتصال بمجموعة من شباب كتاب الدراما الذين يعملون بنظام الورش في صياغة السيناريو، وتم تكليف كل فريق بصياغة عشر حلقات عن كل قضية من القضايا التي ناقشها السيسي وتحدث فيها، ليطلق سلاحه الإعلامي في مواجهة شيخ الأزهر، ظنا منه أنها قد تكون محاولة لتشكيل رأي عام يستطيع من خلالها الضغط لتغيير المفاهيم حسبما يراها.

ولكن يظل السؤال: هل هناك جدوى من دراما صُنعت بالأمر المباشر؟ وفي أقل من ثلاثة شهور تمت صياغة الأفكار، واختيار فريق العمل والتصوير وإذاعة أول قصتين.

حقل مسلسل «الاختيار 2» وقائع إجرامية طال مجازر فض اعتصام ميداني رابعة العدوية ومعارك مقدسة (فيسبوك)

كل هواجس أصدقائي، بل انقشع قليل الغيم المسيطر على روحي بفعل مخاوف ابني».

وأضاف: «قدرت لمؤسسات الدولة أن تقوم بالترحيب بعودتي وهم يعرفوني جيدا ويعلمون أنني لا أنتوي التأييد لسياسات عارضتها، وحسبت هذا الترحيب في أول الأمر تقديرا للظرف الإنساني الذي أمر به لولا أن التعزيات التي جاءتني في الأيام التالية كانت مصحوبة بالترحيب بي معارضا وعدم توقعهم أني سأغير مواقفي أو ثوابتي وأعربوا أن الدولة مرحبة أن أقول رأيي بمنتهى الحرية ودون دفع أثمان.. تمنيت من كل قلبي أن يكون ذلك نهجا جديدا تتبناه أجهزة الدولة وتفتح المجال العام أمام جميع أصوات المعارضة المخنوقة سجنا أو ترهيبا».

خالد يوسف... عودة مخرج شريط الانقلاب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تكد تمر خمس سنوات على الخدمة الكبرى التي قدمها المخرج خالد يوسف (أعلن عودته إلى السينما قبل أيام) للانقلاب في الثلاثين من يونيو/ حزيران 2013، وما ترتب عليها من احتفاء به وتدليله سياسياً وجعله عضواً في مجلس النواب، حتى تغير الوضع تماماً؛ إذ تم المشهد بالتالي: فجأة تظهر فيديوهات جنسية مشينة بطلها يوسف، ثم يتم القبض على الفتيات اللاتي ظهرن في تلك الفيديوهات، بتهمة إشاعة الفحش.

ثم تفرد المواقع الصحافية المصرية المساحات لتلك القضية، ويصبح يوسف هو المتهم باستغلال أولئك الفتيات جنسياً عن طريق اللعب على طموحهن في مجال السينما: وفي الأثناء يسافر المخرج إلى فرنسا، ولا يعود بعدها إلى مصر سوى أخيرًا وبعد 3 سنوات، عندما توفي شقيقه وعاد ليدفنه بعدما سمحت الأجهزة الأمنية له بذلك.

بين صعوده إلى قمة السلطة والنفوذ في مصر، وبين مشهد الفضيحة وخروجه من مصر، ماذا حدث في قصة «مخرج ثورة 30 يونيو»، كما وصفه إعلاميون محسوبون على الانقلاب في مصر؟

رغم أنه كان مخرجًا سينمائيًا مشهورًا أخرج العديد من الأفلام السينمائية التي أثارت الجدل، بسبب تناولها قضايا المجتمع، مثل الفقر والعشوائيات، وهي الأفلام التي قبل إن بعضها حمل إرهاصات ثورة الخامس والعشرين من يناير، التي ارتبط اسمه بها، إلا أن خالد يوسف أطل على الشعب المصري في الثلاثين من يونيو 2013 بإطلالة مختلفة تمامًا، إذ قرر أن يصور شريطًا «سينمائيًا» يضخم من خلال استخدامه الحيل الفنية والإمكانات وزوايا التصوير والأعداد الكبيرة التي نزلت إلى الشارع وكأنها «ثورة شعبية» وليست انقلابًا كما رآها المجتمع الدولي آنذاك. وبالفعل حقق الفيلم الذي صوره يوسف بعض النجاح في إثارة الجدل بدوائر معينة في الغرب حول الانقلاب، وإقناعهم بأنها ثورة شعبية شاركت فيها جموع الشعب المصري.

حصل يوسف على مكافأته بعد نجاح الانقلاب، وبدء خطوات ما أطلق عليها «خريطة الطريق»، التي بدأت بالاستفتاء على تعديل الدستور، ثم «الانتخابات الرئاسية» التي كانت أشبه بمسرحية هزلية، والتي أعلن فيها يوسف تأييده لعبد الفتاح السيسي، متخليًا عن رفيقه التاريخي الذي لطالما دعمه، المرشح حمدين صباحي، وهو ما رفع رصيد يوسف أكثر لدى الأجهزة المحيطة بالسيسي، باستثناء جهاز الأمن الوطني، الذي أكد مصدر سابق به، رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن الجهاز لم يكن يثق في يوسف كثيراً، وأن فكرة تسريب الفيديوهات الفاضحة نبتت من داخل الجهاز لمحاربته.

أصبح يوسف بعد فيلم الانقلاب وتأييده للسيسي رقمًا مهمًا في الحياة السياسية، بعدما وصل إلى عضوية البرلمان كممثل عن كفر شكر بمحافظة القليوبية، مسقط رأسه. ورغم النجاح الكبير الذي حققه خالد يوسف في إخراج فيلم الانقلاب، وذلك بالطبع كان بمساعدة كل إمكانيات القوات المسلحة وتحديدًا إدارة الشؤون المعنوية، والتي وفرت الطائرات ومعدات التصوير اللازمة، إلا أن ما يسمى بـ«25/30» تحت القبة، وهو التيار الذي عارض بعض القضايا التي تم عرضها على البرلمان في دور انعقاده الأول، وهي فترة ابتعد فيها يوسف تمامًا عن عمله الأساسي كمخرج سينمائي. ظل خالد يوسف يمارس نشاطه السياسي تحت قبة البرلمان لفترة من الزمن، عارض خلالها بعض القرارات والتوجهات التي اتخذها الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي قاد انقلاب الثلاثين من يونيو، مثل قرار التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي أثار غضب الأجهزة، ثم جاءت الفترة التي قرر فيها النظام إجراء تعديلات على الدستور المعدل، تسمح للسيسي بالبقاء في الحكم لمدد أكثر وأطول من المنصوص عليها في الدستور. وخلال هذه الفترة كشفت «العربي الجديد» عن خطة لجهاز الاستخبارات الذي كان يشرف على الملف، هدفها الترويج للتعديلات من خلال بعض الشخصيات العامة لا سيما المحسوبة على «المعارضة» منها. وكانت الخطة تقتضي أن يقوم النائب خالد يوسف بالتواصل مع هذه الشخصيات ومحاولة إقناعها بقبول فكرة التعديلات الدستورية.

عقب نشر تقرير «العربي الجديد» مباشرة، نفى المخرج السينمائي المصري وعضو مجلس النواب وعضو لجنة الخمسين لكتابة الدستور خالد يوسف، في بيان، تكليفه بمهمة التواصل مع قوى سياسية لإقناعها بضرورة تعديل الدستور من أجل التمديد للرئيس عبد الفتاح السيسي. وبعد نفي خالد يوسف باقل من شهر واحد، وتحديدًا في فبراير/ شباط 2019، تم تسريب مقطع فيديو إباحي لممثلتين شابتين ولمن قيل إنه مخرج شهير، وبعدها تم القبض على الممثلتين منى فاروق وشيما الحاج، بتهمة ارتكاب فعل فاضح، وبعدها سافر خالد يوسف إلى فرنسا ولم يعد إلا لحضور جنازة شقيقه في مارس/ آذار الماضي، ثم غادر بعدها سريعًا.

وقالت مصادر لـ«العربي الجديد»، إن عودة يوسف إلى مصر جاءت بعد تنسيق مع جهاز الاستخبارات العامة، الذي سمح بعودته لدفن شقيقه، حتى أن يوسف نفسه بعد جنازة شقيقه شكر «مؤسسات الدولة» التي قال إنها رحبت به في مصر، وقدمت التعازي بوفاة شقيقه. وأكد مصدر مقرب من يوسف لـ«العربي الجديد»، أن رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل اتصل بيوسف ليعزيه.

وقال يوسف على صفحته الرسمية على «فيسبوك»: «وصلت مطار القاهرة وفوجئت بمؤسسات الدولة حاضرة ومرحبة ومؤكدة لي ما أعلن عنه منذ أسابيع قليلة أنني لم أكن في يوم متهما في قضية وأن كل ما أشيع كان كلاما مرسلا عبر وسائل إعلامية وغير مستندة لتصريحات من جهات رسمية، ووجدت نفسي خارج المطار بعد دقائق معدودة، ولاماءة أدخل هذا الاستقبال نسمة ارتياح على قلبي الحزين، وعندما جاءتني التعازي من رجالات الدولة تبددت

> أصبح يوسف بعد فيلم الانقلاب وتأييده للسيسي رقماً مهماً

> مارس يوسف نشاطه السياسي تحت قبة البرلمان لفترة من الزمن

عودة يوسف الى مصر جاءت بعد تنسيق مع جهاز الاستخبارات العامة (Getty)